البنك المركزي الأردني

أحـدث التطورات النقدية والإقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

المجلد 2 - العدد 3

آذار 2007

البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
آذار 2007

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء:** الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة:** نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز:** نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر:** نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق:** نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية:** تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار	17
ثالثاً	المالية العامـــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــي	31

الخلاصة التنفيذية

أظهرت البيانات المتوفرة لغاية الربع الأول من عام 2007 تحسناً في أداء معظم المؤشرات الاقتصادية:

- **فعلى صعيد الإنتاج والأسعار**، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) خلال عام 2006 بنسبة 6.4٪ مقابل نمو نسبته 7.2٪ خلال عام 2005. وبلغ معدل التضخم خلال الشهرين الأولين من عام 2007 نحو 8.0٪ بالمقارنة مع 4.7٪ خلال نفس فترة المقارنة من عام 2006. وارتفع حجم الإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006 بالمقارنة مع عام 2005 بنسبة 144.5٪ ليصل إلى ما مقداره 1.8 مليار دينار.

- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**

  - ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي حتى نهاية شهر شباط 2007 بمقدار 358.9 مليون دولار (5.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2006 لتبلغ 6,461.4 مليون دولار.

  - ارتفعت السيولة المحلية خلال الشهرين الأولين من عام 2007 بمقدار 131.2 مليون دينار (0.9٪) عن مستواها في نهاية العام السابق لتبلغ 14,240.9 مليون دينار.

  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال الشهرين الأولين من عام 2007 بمقدار 354.0 مليون دينار (3.6٪) عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 10,115.9 مليون دينار.

  - ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال الشهرين الأولين من عام 2007 بمقدار 245.3 مليون دينار (1.7٪) عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 14,837.2 مليون دينار.

  - بلغ الرقم القياسي لأسعار الأسهم في نهاية شهر شباط 2007 نحو 6,543.7 نقطة، بارتفاع قدره 1,025.6 نقطة (18.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2006.

- **وعلى صعيد المالية العامة**، بلغ عجز الموازنة العامة بعد المساعدات لعام 2006 حوالي 443.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.4٪ من GDP بالمقارنة مع عجز مقداره 476.8 مليون دينار (5.3٪ من GDP) في عام 2005. وارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي في نهاية عام 2006 عن مستواه المسجل في نهاية عام 2005 بمقدار 494 مليون دينار ليبلغ 2,961 مليون دينار (29.3٪ من GDP)، كما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي في نهاية عام 2006 مقارنة بمستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 129.8 مليون دينار ليبلغ 5,186.5 مليون دينار (51.4٪ من GDP).

- **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال شهر كانون ثاني 2007 بنسبة 24.8٪ لتبلغ 306.8 مليون دينار. كما ارتفعت المستوردات بنسبة 7.2٪ لتبلغ 643.5 مليون دينار. وتبعاً لذلك انخفض العجز التجاري بنسبة 5.0٪ ليبلغ 336.7 مليون دينار. وتشير البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2006 إلى تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,352.9 مليون دينار (13.4٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,602.5 مليون دينار (17.8٪ من GDP) خلال عام 2005. كما وتشير البيانات الأولية خلال شهر كانون ثاني 2007 إلى نمو مقبوضات السياحة والسفر بنسبة 23.1٪، ونمو إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 11.1٪.

المحافظ ورئيس مجلس إدارة البنك المركزي الأردني

د. أميه طوقان

أولاً : القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية حتى نهاية شهر شباط 2007 بمقدار 358.9 مليون دولار (5.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2006 ليبلغ 6,461.4 مليون دولار. أما حتى تاريخ 19 آذار 2007، فقد سجّلت الاحتياطيات ارتفاعاً قدره 347.5 مليون دولار (5.7٪) ليبلغ رصيدها 6,450.0 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات مدة تزيد عن ستة أشهر.

- ارتفعت السيولة المحلية خلال الشهرين الأولين من عام 2007 بمقدار 131.2 مليون دينار (0.9٪) عن مستواها في نهاية العام السابق لتبلغ 14,240.9 مليون دينار، مقارنة بانخفاض مقداره 226.7 مليون دينار (1.8٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة خلال الشهرين الأولين من عام 2007 بمقدار 354.0 مليون دينار (3.6٪) مقارنة بمستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 10,115.9 مليون دينار، مقارنة بارتفاع مقداره 605.1 مليون دينار (7.8٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة خلال الشهرين الأولين من عام 2007 بمقدار 245.3 مليون دينار (1.7٪) مقارنة بمستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 14,837.2 مليون دينار، مقارنة بانخفاض مقداره 237.7 مليون دينار (1.8٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2006.

- اتجهت أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط 2007 نحو الارتفاع مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق باستثناء سعر الفائدة على تسهيلات "القروض والسلف".

■ سجّلت مؤشرات بورصة عمان خلال شهر شباط 2007 تحسناً ملحوظاً في أدائها بالمقارنة مع الشهر السابق، فقد ارتفع حجم التداول خلال الشهر المذكور بمقدار 703.9 مليون دينار (84.5٪)، كذلك سجّل الرقم القياسي لأسعار الأسهم ارتفاعاً قدره 398.0 نقطة (6.5٪). وتبعاً لذلك، ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة بما يقارب 1.5 مليار دينار (6.3٪) في نهاية الشهر المذكور. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2007، فقد بلغ الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الأسهم ما مقداره 1,025.6 نقطة (18.6٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2006 ليبلغ 6,543.7 نقطة، مما أدى إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم بحوالي 3.8 مليار دينار (18.0٪) لتصل إلى 24.9 مليار دينار في نهاية شباط 2007.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو عن العام السابق (٪)

2006		الرصيد في نهاية شباط 2006	الرصيد في نهاية شباط 2007
US$ 6,102.5	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 4,752.7	US$ 6,461.4
٪28.6		٪0.2	٪5.9
14,109.7	السيولة المحلية	12,137.3	14,240.9
٪14.1		٪-1.8	٪0.9
9,761.9	التسهيلات الائتمانية	8,349.4	10,115.9
٪26.1		٪7.8	٪3.6
8,981.9	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	7,580.6	9,296.3
٪26.6		٪6.8	٪3.5
14,591.9	إجمالي ودائع العملاء	12,881.6	14,837.2
٪11.2		٪-1.8	٪1.7
9,427.1	دينار	8,253.2	9,693.9
٪12.7		٪-1.3	٪2.8
5,164.8	أجنبي	4,628.4	5,143.3
٪8.6		٪-2.7	٪-0.4
11,266.8	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	9,597.3	11,411.2
٪15.7		٪-1.4	٪1.3
8,084.0	دينار	6,949.5	8,246.9
٪15.2		٪-1.0	٪2.0
3,182.8	أجنبي	2,647.8	3,164.3
٪17.1		٪-2.6	٪-0.6

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية

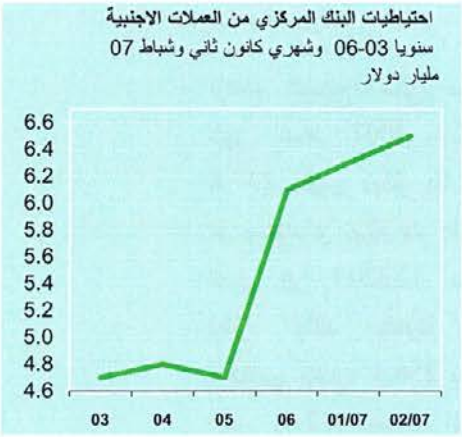

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي خلال شهر شباط من عام 2007 بمقدار 341.0 مليون دولار (5.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، ليبلغ رصيدها نحو 6,461.4 مليون دولار. هذا وقد بلغت الاحتياطيات بتاريخ 19 آذار 2007 نحو 6,450.0 مليون دولار، بارتفاع قدره 347.5 مليون دولار (5.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2006. ويعزى هذا الارتفاع في الاحتياطيات، بشكلٍ رئيس، إلى صافي عمليات شراء عملات أجنبية من البنوك المرخصة. علماً بأن هذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات مدة تزيد عن ستة أشهر.

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر شباط 2007 بمقدار 188.7 مليون دينار (1.3٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 14,240.9 مليون دينار، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 382.9 مليون دينار (3.1٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2007، فقد سجّلت السيولة ارتفاعاً قدره 131.2 مليون دينار (0.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2006، مقارنة بانخفاض قدره 226.7 مليون دينار (1.8٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية حتى تاريخ 7 آذار من العام الجاري إلى نمو السيولة بنسبة 0.8٪ عن مستواها المسجل في نهاية عام 2006 لتبلغ 14,222.4 مليون دينار.

◆ **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها حتى نهاية شباط 2007 مقارنة مع نهاية عام 2006 يلاحظ الآتي:**

● **مكونات السيولة:**

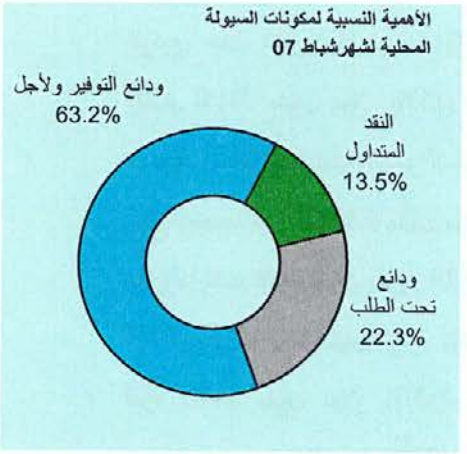

- ارتفاع الودائع حتى نهاية شهر شباط 2007 بمقدار 237.8 مليون دينار (2.0٪) عن مستواها في نهاية عام 2006 لتصل إلى 12,320.1 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 256.4 مليون دينار (2.4٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2006.
- انخفاض النقد المتداول حتى نهاية شهر شباط 2007 بمقدار 106.6 مليون دينار (5.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2006 ليبلغ 1,920.8 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 29.7 مليون دينار (1.8٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2006.

● **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية:**

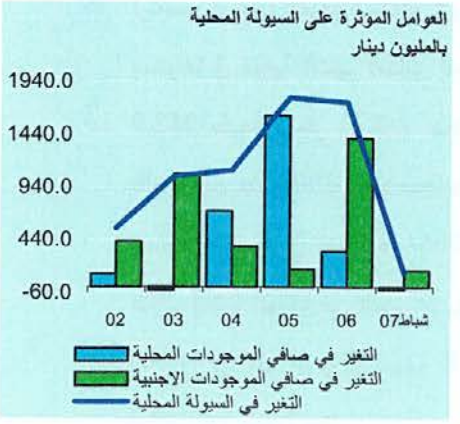

- انخفاض بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي حتى نهاية شهر شباط 2007 بمقدار 24.1 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2006، مقارنة مع انخفاض قدره 70.9 مليون دينار (1.1٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2006. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة

لانخفاض بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 397.7 مليون دينار من جهة، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 373.6 مليون دينار من جهة أخرى.

- ارتفاع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي حتى نهاية شهر شباط 2007 بمقدار 155.3 مليون دينار (2.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2006، مقارنة مع انخفاض مقداره 155.8 مليون دينار (2.6٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2006. وقد تأتى هذا الارتفاع محصلة لارتفاع صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بمقدار 281.6 مليون دينار من جهة، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 126.3 مليون دينار من جهة أخرى.

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

التغير في الرصيد في نهاية شباط			عام
2007	2006		2006
155.3	**-155.8**	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**1,409.2**
281.6	26.5	البنك المركزي	1,072.8
-126.3	-182.3	البنوك المرخصة	336.4
-24.1	**-70.9**	**الموجودات المحلية (صافي)**	**336.5**
-397.7	10.1	البنك المركزي، منها:	-660.0
4.5	-175.3	الديون على القطاع العام (صافي)	-762.8
-402.1	185.5	أخرى (صافي*)	103.3
373.6	-81.0	البنوك المرخصة	996.5
-135.8	11.1	الديون على القطاع العام (صافي)	413.8
322.9	475.1	الديون على القطاع الخاص	1,878.2
186.5	-567.2	أخرى (صافي)	-1,295.5
131.2	**-226.7**	**السيولة المحلية (M2)**	**1,745.7**
-106.6	**29.7**	**النقد المتداول**	**370.1**
237.8	**-256.4**	**الودائع، منها:**	**1,375.6**
-6.6	-46.8	بالعملات الأجنبية	410.8

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

شهادات الإيداع

- بلغت إصدارات البنك المركزي من شهادات الإيداع حتى تاريخ 2007/3/04 ما مقداره 1,130 مليون دينار، في حين بلغ المطفأ منها خلال نفس الفترة مقدار 913.0 مليون دينار، وبذلك ارتفع الرصيد القائم لشهادات الإيداع بمقدار 217.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2006 ليبلغ 2,370.0 مليون دينار.
- أمّا بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع، فيلاحظ ما يلي:

- بلغ سعر الفائدة على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر بتاريخ 4 آذار 2007 ما نسبته 6.71٪، محافظاً على نفس مستواه المسجل في الإصدار السابق بتاريخ 25 شباط 2007 ومرتفعاً بما يقارب نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2006.
- بلغ سعر الفائدة على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ستة أشهر بتاريخ 4 آذار 2007 ما نسبته 6.87٪، محافظاً على نفس مستواه المسجل في الإصدار السابق بتاريخ 25 شباط 2007 ومرتفعاً بما يقارب نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2006.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

أبقى البنك المركزي خلال الفترة المنقضية من عام 2007 على أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية عند مستوياتها السائدة في نهاية عام 2006.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية عام 2006		آذار 2006	19 آذار 2007	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
7.50	إعادة الخصم	6.75	7.50	0
8.50	اتفاقيات إعادة الشراء	7.75	8.50	0
5.25	نافذة الإيداع	4.75	5.25	0
6.70	شهادات الإيداع (3 أشهر)	6.26	6.71	1

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

ويشار إلى أن البنك المركزي قام خلال عام 2006 برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية بواقع أربع مرات على كل من عمليات إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء وثلاث مرات على أداة نافذة الإيداع لليلة واحدة، وذلك بمقدار 25 نقطة أساس في كل مرة.

◆ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

● أسعار الفائدة على الودائع:

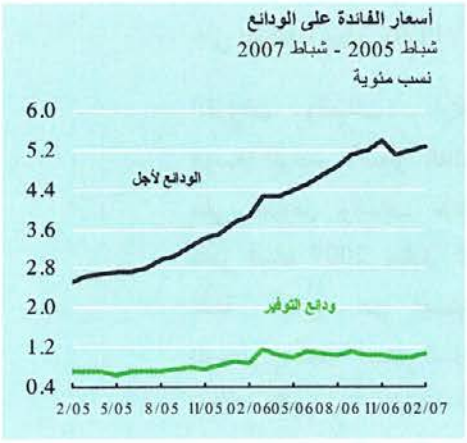

- **الودائع لأجل:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل خلال شهر شباط 2007 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق وبمقدار 13 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2006 ليبلغ 5.26٪.

- **ودائع التوفير:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير خلال شهر شباط 2007 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق وبمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2006 ليبلغ 1.07٪.

- **ودائع تحت الطلب:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب خلال شهر شباط 2007 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق وبمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2006 ليبلغ 0.95٪.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

- **الجاري مدين:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين بشكل ملحوظ خلال شهر شباط 2007 وبمقدار 167 نقطة أساس و 178 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر والعام السابقين على الترتيب ليبلغ 11.01٪.

- **القروض والسلف:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف خلال شهر شباط 2007 بمقدار 15 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق وبذلك يكون هذا الوسط قد سجل انخفاضاً قدره 9 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2006 ليبلغ 8.47٪.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة(٪)

نهاية عام		شباط		التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
2006		2006	2007	
	الودائع			
0.87	تحت الطلب	0.53	0.95	8
0.99	توفير	0.89	1.07	8
5.13	لأجل	3.86	5.26	13
	التسهيلات			
8.72	كمبيالات وإسناد مخصومة	8.39	8.79	7
8.56	قروض وسلف	7.89	8.47	-9
9.23	جاري مدين	8.35	11.01	178
7.50	الإقراض لأفضل العملاء	6.75	7.50	0.0

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **الكمبيالات والإسناد المخصومة:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة خلال شهر شباط 2007 بمقدار 15 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق وبمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2006 ليبلغ 8.79٪.

- **بلغ سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء** في نهاية شباط 2007 ما نسبته 7.5٪، محافظاً على نفس مستواه في نهاية عام 2006.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط 2007 مقدار 10,115.9 مليون دينار، بارتفاع قدره 231.6 مليون دينار (2.3٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 403.6 مليون دينار (5.1٪) خلال الشهر المماثل من عام 2006. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2007، فقد سجّل رصيد التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً قدره 354.0 مليون دينار (3.6٪) عن مستواه في نهاية العام السابق، مقارنة بارتفاع قدره 605.1 مليون دينار (7.8٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2006.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي، يلاحظ في نهاية الشهرين الأولين من عام 2007 ارتفاع حجم التسهيلات المقدمة لكافة الأنشطة الاقتصادية، باستثناء التسهيلات المنوحة ضمن بند "أخرى" (يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد) والتسهيلات المنوحة لقطاع الخدمات المالية واللّذان سجّل رصيد التسهيلات المنوحة لهما انخفاضاً قدره 337.0 مليون دينار (9.3٪) و 2.2 مليون دينار (0.9٪) على الترتيب مقارنة بمستواهما المسجل في نهاية العام السابق. ويأتي هذا الانخفاض الكبير في التسهيلات المصنفة ضمن بند "أخرى" في ضوء قيام أحد البنوك بإعادة تصنيف التسهيلات لديه، مما ترتب عليه انخفاض التسهيلات المصنفة ضمن هذا البند مقابل ارتفاعها في القطاعات الأخرى.

- وقد توزّع الارتفاع في التسهيلات الائتمانية في نهاية الشهرين الأولين من عام 2007 على مختلف الأنشطة الاقتصادية، إذ حلّ قطاع "التجارة العامة" أولاً بارتفاعه بمقدار 281.5 مليون دينار ليستحوذ بذلك على ما نسبته 79.5٪ من الزيادة المتحققة في إجمالي الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية، تلاه قطاع "الإنشاءات" بارتفاع قدره 172.5 مليون دينار بنسبة استحواذ بلغت 47.8٪، ثم حلت الزيادة في رصيد التسهيلات المنوحة لقطاعات "الصناعة" و "خدمات ومرافق عامة" و"السياحة والفنادق والمطاعم" و"التعدين" بنسبة 18.2٪ و 17.8٪ و 12.8٪ و 12.2٪ من إجمالي الزيادة المتحققة في التسهيلات على التوالي.

- وبالنظر إلى توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، يلاحظ ارتفاع التسهيلات المنوحة للقطاع الخاص (مقيم) في نهاية شهر شباط من عام 2007 بمقدار 204.5 مليون دينار (2.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ رصيدها 9,296.3 مليون دينار، كذلك سجّل رصيد التسهيلات الائتمانية المنوحة للقطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) ارتفاعاً قدره 28.9 مليون دينار (6.2٪) خلال الشهر المذكور، في حين انخفض رصيد التسهيلات المنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 1.7 مليون دينار (0.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2007، فقد سجّلت التسهيلات المنوحة للقطاع الخاص (مقيم) ارتفاعاً قدره 314.4 مليون دينار (3.5٪) مقابل ارتفاع قدره 483.2 مليون دينار (6.8٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2006. كذلك سجّل رصيد التسهيلات الائتمانية المنوحة للقطاع العام والقطاع الخاص (غير مقيم)، حتى نهاية الشهرين الأولين من عام 2007، ارتفاعاً قدره 35.3 مليون دينار (7.7٪) و 4.4 مليون دينار (1.4٪) عن مستوياتهما المسجلة في نهاية العام السابق.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط 2007 ما مقداره 14,837.2 مليون دينار، بارتفاع قدره 203.0 مليون دينار (1.4٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 322.2 مليون دينار (2.4٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2007، فقد بلغ الارتفاع في إجمالي الودائع ما مقداره 245.3 مليون دينار (1.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، مقارنة بانخفاض مقداره 237.3 مليون دينار (1.8٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2006.

- وقد جاء الارتفاع في إجمالي الودائع خلال الشهرين الأولين من عام 2007 محصلة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 144.4 مليون دينار (1.3٪) وودائع القطاع العام بمقدار 98.5 مليون دينار (8.4٪) وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 3.6 مليون دينار (0.2٪) هذا من جانب، ولانخفاض ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 1.2 مليون دينار (1.3٪) من جانب آخر وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية العام السابق.

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شباط 2007، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 266.8 مليون دينار (2.8٪) وانخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 21.5 مليون دينار (0.4٪) عن مستواهما المسجل في نهاية العام السابق.

بورصة عمان

سجّلت مؤشرات بورصة عمان خلال شهر شباط 2007 تحسناً ملحوظاً في مستوياتها، ويمكن إيجاز أبرز ملامح هذا التحسن بما يلي:

- **حجم التداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر شباط 2007 بمقدار 703.9 مليون دينار (84.5٪) عن مستواه في نهاية كانون ثاني 2007 ليصل إلى 1,536.9 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 86.7 مليون دينار (7.8٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2007، فقد بلغ حجم التداول مقدار 2,369.9 مليون دينار بارتفاع قدره 65.0 مليون دينار (2.8٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **عدد الأسهم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر شباط 2007 بنحو 146.5 مليون سهم (54.8٪) عن مستواه في نهاية كانون ثاني 2007 ليصل إلى 413.9 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 63.2 مليون سهم (38.4٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2007، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 681.3 مليون سهم بالمقارنة مع 392.4 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من عام 2006.

• الرقم القياسي لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم وفقاً للقطاع

نهاية عام 2006		شباط 2006	2007
5,518.1	الرقم القياسي العام	7,555.5	6,543.7
10,704.7	البنوك	15,374.3	12,979.5
2,507.6	الصناعة	2,910.5	2,876.3
4,156.3	التأمين	6,922.5	4,588.7
2,286.6	الخدمات	2,963.2	2,622.3

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي لأسعار الأسهم خلال شهر شباط 2007 ارتفاعا قدره 398.0 نقطة (6.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية كانون ثاني 2007 ليصل إلى 6,543.7 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 975.0 نقطة (11.4٪) خلال الشهر المماثل من عام 2006. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2007، فقد بلغ إجمالي الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الأسهم ما مقداره 1,025.6 نقطة (18.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2006. وقد جاء هذا الارتفاع كنتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع البنوك بمقدار 2,274.8 نقطة (21.3٪)، وقطاع التأمين بمقدار 432.4 نقطة (10.4٪)، وقطاع الصناعة بمقدار 368.7 نقطة (14.7٪) وقطاع الخدمات بمقدار 335.7 نقطة (14.7٪).

• القيمة السوقية للأسهـــم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بنهاية شهر شباط 2007 ما مقداره 24.9 مليار دينار، مرتفعة بما يقارب 1.5 مليار دينار (6.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع انخفاض قارب 1.7 مليار دينار (6.0٪) خلال نفس الشهر من عام 2006. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2007، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم بما يقارب 3.8 مليار دينار (18.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2006، مقارنة مع انخفاض قدره 389.3 مليون دينار (1.5٪) خلال نفس الفترة من عام 2006.

• صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر شباط 2007 تدفقاً سالباً بلغ 12.9 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 8.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2006، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر شباط 2007 ما قيمته 363.2 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 376.1 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2007، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً مقداره 4.6 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب قدره 32.5 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2006.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

نهاية عام		شباط	
2006		2006	2007
14,209.9	حجم التداول	1,195.8	1,536.9
58.7	معدل التداول اليومي	59.8	76.8
21,078.2	القيمة السوقية	26,277.8	24,865.8
4,104.3	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	227.8	413.9
180.6	صافي استثمار غير الأردنيين	8.1	(12.9)
1,995.1	مشتريات	166.7	363.2
1,814.5	مبيعات	158.6	376.1

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار

الخلاصة

- سجّل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال عام 2006 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 6.4٪ مقابل نمو نسبته 7.2٪ خلال عام 2005. أما بأسعار السوق الجارية، فقد نما GDP بنسبة 12.2٪ مقابل نمو نسبته 11.5٪ خلال عام 2005.
- أداء متفاوت لمعظم المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من عام 2007.
- ارتفع حجم الإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006 عن مستواه المسجل في عام 2005 بحوالي 1.1 مليار دينار (144.5٪) ليصل الى ما مقداره 1.8 مليار دينار.
- ارتفع متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) خلال الشهرين الأولين من عام 2007 بنسبة 8.0٪ بالمقارنة مع 4.7٪ خلال نفس فترة المقارنة من عام 2006.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجّل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال عام 2006 نمواً بأسعار الأساس الثابتة نسبته 6.7٪ مقابل نمو نسبته 7.2٪ خلال عام 2005. ولدى الأخذ بعين الاعتبار بند صافي الضرائب على المنتجات الذي ارتفع خلال عام 2006 بنسبة 5.0٪ مقابل ارتفاع نسبته 7.5٪ خلال عام 2005، فإن GDP بأسعار السوق الثابتة قد نما خلال عام 2006 بنسبة 6.4٪ مقابل نمو نسبته 7.2٪ خلال عام 2005.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

2006–2004 نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2004					
GDP بالأسعار الثابتة	8.1	8.0	9.4	8.2	**8.4**
GDP بالأسعار الجارية	11.0	12.8	11.4	11.8	**11.8**
2005					
GDP بالأسعار الثابتة	7.8	7.5	7.1	6.6	**7.2**
GDP بالأسعار الجارية	12.2	11.4	11.4	11.1	**11.5**
2006					
GDP بالأسعار الثابتة	6.7	6.2	6.0	6.9	**6.4**
GDP بالأسعار الجارية	11.2	12.1	12.3	12.9	**12.2**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

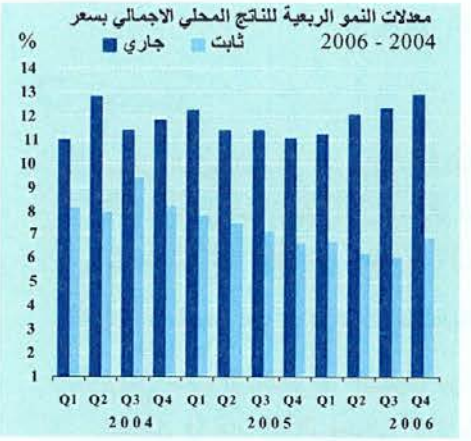

ونتيجة لارتفاع الأسعار مقاسة بمخفض GDP خلال عام 2006 بنسبة 5.4٪ مقابل ارتفاع نسبته 4.0٪ خلال عام 2005، فإن GDP بأسعار السوق الجارية قد نما بنسبة 12.2٪ مقابل نمو نسبته 11.5٪ خلال عام 2005.

وقد جاء النمو الحقيقي خلال عام 2006 محصلة لنمو معظم القطاعات الاقتصادية بمعدلات إيجابية تراوحت بين 11.1٪ لقطاع الانشاءات و 0.6٪ لقطاع الزراعة، وتراجع قطاعي الصناعات الإستخراجية و"منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح" بنسبة 8.3٪ و 2.3٪ على التوالي (اطار 1).

أما أهم القطاعات الإقتصادية التي قادت النمو الإقتصادي خلال عام 2006 فتمثلت بقطاعات الصناعات التحويلية والانشاءات و"التجارة والمطاعم والفنادق" و"النقل والاتصالات" و"خدمات المال والتأمين والعقارات"، حيث ساهمت هذه القطاعات مجتمعة بمقدار 5.8 نقطة مئوية (أو ما نسبته 86.5٪) في معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة.

المؤشرات الاقتصادية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من عام 2007 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجّلت فيه بعض المؤشرات تسارعاً في نموها مثل الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء والكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية وعدد القادمين الى المملكة، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تباطؤاً في أدائه مثل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي ومبيعات الاسمنت في السوق المحلية. وفي المقابل، تراجع أداء مؤشرات أخرى مثل الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية.

وتبيّن الجداول التالية أداء أبرز هذه المؤشرات خلال الفترة المنقضية من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من عام 2006 ولعام 2006 كاملاً:

نمو عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2006 كاملاً	البنـــــد	كانون ثاني 2006	كانون ثاني 2007
16.9	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	7.2	43.6
	البنـــــد	كانون ثاني- شباط 2006	كانون ثاني- شباط 2007
3.4	إنتاج الأحماض الكبماوية	-11.1	7.0
-7.1	إنتاج البوتاس	-3.0	4.7
-3.0	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-15.1	6.8
13.1	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	7.8	8.5
6.7	عدد القادمين إلى المملكة	2.9	17.8

تباطؤ عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2006 كاملاً	البنـــــد	كانون ثاني 2006	كانون ثاني 2007
5.9	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	12.5	3.2
6.5	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية	14.2	0.7
5.7	المساحات المرخصة للبناء	18.4	17.6
	البنـــــد	كانون ثاني- شباط 2006	كانون ثاني- شباط 2007
-1.9	إنتاج الأسمنت	7.8	3.1
9.0	إنتاج الأسمدة	12.3	4.8
6.1	مبيعات الاسمنت في السوق المحلية	23.5	0.9

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

—البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

—شركة مصانع الاسمنت الأردنية.

—الملكية الأردنية.

تراجع عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2006 كاملاً	البنـــــد	كانون ثاني 2006	كانون ثاني 2007
-8.3	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الإستخراجية	-0.1	-0.5
	البنـــــد	كانون ثاني- شباط 2006	كانون ثاني- شباط 2007
-7.9	إنتاج الفوسفات	-0.2	-8.6
-4.7	إنتاج المنتجات البترولية	5.5	-13.9

حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار

سجّل الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006 ارتفاعاً قياسياً مقارنة بمستواه خلال عام 2005، إذ ارتفع بمقدار 1,083.6 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 1,833.6 مليون دينار (منها 845.7 مليون دينار استثمارات أجنبية) مقابل 750.0 مليون دينار (منها 276.3 مليون دينار استثمارات أجنبية) خلال عام 2005. **ويعكس الإرتفاع الكبير في الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006 تزايد الثقة في بيئة الإستثمار في الأردن من قبل المستثمرين وخصوصاً الأجانب منهم، إذ بلغت حصة الإستثمارات الأجنبية من الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006 ما نسبته 46.1٪ مقابل 36.8٪ خلال عام 2005.**

وعلى صعيد التوزيع القطاعي للحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006، فما **زال قطاع الصناعة يستحوذ على نصيب الأسد من الحجم الكلي للإستثمارات وبنسبة بلغت 81.2٪**، تلاه قطاع الفنادق (13.3٪)، ثم المشاريع الزراعية (3.1٪)، فالمستشفيات (1.3٪)، وأخيراً "مراكز المؤتمرات والمعارض" (1.1٪).

الأسعـــار

شهد المستوى العام للأسعار خلال الشهرين الأولين من عام 2007 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغ معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، 8.0٪ بالمقارنة مع 4.7٪ خلال نفس فترة المقارنة من عام 2006.

وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لارتفاع أسعار 91.1٪ من البنود المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومن أبرزها الخضروات التي ارتفعت أسعارها بنسبة 67.7٪ نتيجة لتزايد الكميات المصدّرة، و "اللحوم والدواجن" (19.1٪) نتيجة ارتفاع الطلب على الدواجن ووصوله تقريباً إلى

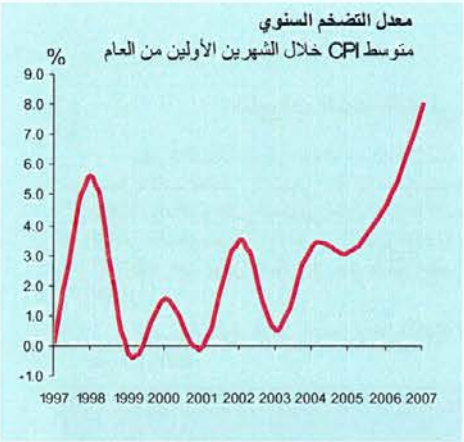

مستواه الطبيعي مقارنة بالانخفاض الشديد الذي شهده الطلب على الدواجن خلال الشهرين الأولين من عام 2006 بسبب انتشار مرض انفلونزا الطيور من جهة، وانخفاض إنتاج الدواجن خلال الشهرين الأولين من العام الحالي بسبب الظروف الجوية غير الملائمة وارتفاع أسعار الأعلاف، من جهة أخرى. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار "الوقود والإنارة" والنقل بنسبة 16.8٪ و 9.6٪ تباعاً نتيجة لتأثرهما بقرار الحكومة القاضي برفع أسعار المشتقات النفطية والمتخذ في شهر نيسان من عام 2006. وقد ساهمت البنود السابقة بمقدار 5.7 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل. فضلاً عن ذلك، فقد ارتفعت أسعار "السكر ومنتجاته" بنسبة 8.9٪، والفواكه (8.8٪)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (6.4٪)، و"الحبوب ومنتجاتها" (6.2٪)، و "العناية الشخصية" (6.6٪) و"الملابس والأحذية" (4.7٪). وبالمقابل، انخفض الرقم القياسي لأسعار البنود الأخرى المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك والتي تشكل أهميتها النسبية في مكونات CPI النسبة المتبقية والبالغة 8.9٪، ومن أهمها الاتصالات التي انخفضت اسعارها بنسبة 1.0٪.

إطـــار 1

تطورات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2006

حقق الاقتصاد الوطني خلال عام 2006 أداء جيداً وإن كان بوتيرة أبطأ من تلك المتحققة خلال عام 2005، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 6.4٪ مقابل نمو نسبته 7.2٪ خلال عام 2005. وقد جاء النمو الحقيقي خلال عام 2006 محصلة لنمو معظم القطاعات الاقتصادية بمعدلات ايجابية، وتراجع قطاعي الصناعات الإستخراجية و"منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح". وقد استحوذ قطاع الصناعات التحويلية على مركز الصدارة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك على الرغم من التباطؤ الطفيف الذي شهده هذا القطاع.

ويبين الجدول التالي التطورات الحقيقية التي شهدتها أهم القطاعات الاقتصادية خلال عام 2006 بالمقارنة مع عام 2005:

أهم القطاعات التي شهدت تسارعا في نموها	أهم القطاعات التي شهدت تباطؤا في نموها	أهم القطاعات التي سجلت تراجعا في أدائها
• نمو قطاع الإنشاءات بنسبة 11.1٪ مقابل نمو نسبته 9.0٪ خلال عام 2005. ويعزى هذا النمو إلى استمرار ازدهار حركة البناء في المملكة سواء لأغراض إسكانية أو استثمارية أو بنى تحتية. • نمو قطاع "الخدمات الاجتماعية والشخصية" بنسبة 10.6٪ مقابل نمو نسبته 6.6٪ خلال عام 2005. ويعزى هذا النمو إلى رفع رسوم التعليم الخاص خلال عام 2006، بالإضافة الى التوسع والتحسن المستمر في خدمات الرعاية الصحية والتعليمية الخاصة. • نمو قطاع "الكهرباء والمياه" بنسبة 9.2٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 7.0٪ خلال عام 2005. ويعزى هذا النمو بشكل أساس الى ارتفاع الطلب على المياه لأغراض الإستهلاك المنزلي بسبب النمو الطبيعي للسكان من جهة، وزيادة الطلب على المياه من قبل القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والإنشاءات من جهة ثانية.	• تباطؤ أداء قطاع الصناعات التحويلية، اذ نما هذا القطاع بنسبة 10.6٪ مقابل نمو نسبته 11.2٪ خلال عام 2005. ويعزى هذا التباطؤ إلى انخفاض صادرات عدد من الصناعات التحويلية. • تباطؤ أداء قطاع "التجارة والمطاعم والفنادق"، إذ نما بنسبة 7.3٪ مقابل نمو نسبته 8.8٪ خلال عام 2005. وقد جاء ذلك محصلة لتباطؤ أداء كل من قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" الذي ارتفع خلال عام 2006 بنسبة 7.8٪ مقابل ارتفاع نسبته 9.6٪ خلال عام 2005، و قطاع "المطاعم والفنادق" الذي ارتفع بنسبة 2.8٪ مقابل ارتفاع نسبته 2.9٪ خلال عام 2005. • تباطؤ أداء قطاع "النقل والاتصالات"، اذ نما هذا القطاع بنسبة 6.7٪ مقابل نمو نسبته 7.7٪ خلال عام 2005. ويعزى هذا إلى تباطؤ حركة النقل الناجم عن تباطؤ حركة التجارة الخارجية. • تباطؤ طفيف في أداء قطاع "خدمات المال والتأمين والعقارات"، اذ نما هذا القطاع بنسبة 5.1٪ مقابل نمو نسبته 5.3٪ خلال عام 2005. وقد جاء ذلك محصلة لتباطؤ نمو "خدمات المال والتأمين" الذي ارتفع خلال عام 2006 بنسبة 9.3٪ مقابل ارتفاع نسبته 13.4٪ خلال عام 2005 نتيجة انخفاض الأرباح غير التشغيلية (أرباح الأسهم) للبنوك والمؤسسات المالية، ونمو قطاع العقارات بنسبة 2.9٪ مقابل نمو نسبته 1.3٪ خلال عام 2005. • تباطؤ ملحوظ في أداء قطاع الزراعة، إذ نما بنسبة 0.6٪ مقابل نمو نسبته 5.5٪ خلال عام 2005. وقد تأثر أداء هذا القطاع بانخفاض انتاج الدواجن بسبب اكتشاف بعض حالات الإصابة بمرض انفلونزا الطيور في المملكة خلال عام 2006. • سجل قطاع "منتجو الخدمات الحكومية" خلال عام 2006 نمواً نسبته 3.6٪ مقابل نمو نسبته 3.7٪ في عام 2005.	• تراجع قطاع الصناعات الإستخراجية خلال عام 2006 بنسبة 8.3٪ مقابل تراجع نسبته 1.3٪ خلال عام 2005 نتيجة انخفاض إنتاج كل من الفوسفات والبوتاس. ويعزى انخفاض إنتاج البوتاس خلال عام 2006 الى عمليات الصيانة التي تجريها الشركة على أحد سدودها والأداء الضعيف لبعض الحصادات، بالاضافة الى إضراب عمالها في شهر نيسان من عام 2006. أما بالنسبة لإنخفاض انتاج الفوسفات فيعزى، في جانب منه، الى خسارة بعض اسواق التصدير بسبب المنافسة الشديدة من قبل بعض الدول العربية.

ثالثاً : المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة خلال عام 2006 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، مقداره 443.6 مليون دينار أو مانسبته 4.4٪ من GDP بالمقارنة مع عجز مقداره 476.8 مليون دينار (5.3٪ من GDP) في عام 2005. ولدى استثناء المساعدات الخارجية يرتفع العجز لعام 2006 إلى ما مقداره 747.8 مليون دينار أو ما نسبته 7.4٪ من GDP.
- ارتفع اجمالي رصيد الدين العام الداخلي في نهاية عام 2006 عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 494 مليون دينار ليبلغ 2,961 مليون دينار (29.3٪ من GDP).
- انخفض صافي الدين العام الداخلي في نهاية عام 2006 عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 274 مليون دينار ليبلغ 2,163 مليون دينار (21.4٪ من GDP).
- ارتفع رصيد الدين العام الخارجي في نهاية عام 2006 عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 129.8 مليون دينار ليبلغ 5,186.5 مليون دينار (51.4٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال شهر كانون أول من عام 2006 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2005 :

- سجّلت الموازنة العامة خلال شهر كانون أول من عام 2006 عجزاً مالياً على أساس الاستحقاق بلغ مقداره 203.8 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 105.3 مليون دينار لنفس الشهر من عام 2005.

أبرز بنود الموازنة العامة خلال شهر كانون أول 2006 ومقارنتها مع الشهر المماثل من عام 2005

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون أول		معدل النمو (٪)
	2005	2006	
إجمالي الإيرادات العامة	**245.8**	**338.3**	**37.6**
الإيرادات المحلية	206.4	229.7	11.3
الإيرادات الضريبية، منها	143.9	156.2	8.5
ضريبة المبيعات	90.2	92.2	2.2
الإيرادات غير الضريبية، منها	61.4	72.2	17.6
الرسوم	38.5	43.1	11.9
إجمالي الإنفاق	**351.1**	**542.1**	**54.4**
العجز/ الوفر المالي (على أساس الاستحقاق)	**-105.3**	**-203.8**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

- ارتفعت الإيرادات العامة في شهر كانون أول 2006 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2005 بمقدار 92.5 مليون دينار أو ما نسبته 37.6٪ لتصل إلى 338.3 مليون دينار.
- ارتفعت النفقات العامة في شهر كانون أول 2006 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2005 بمقدار 191 مليون دينار أو ما نسبته 54.4٪ لتصل إلى 542.1 مليون دينار.

أداء الموازنة العامة في عام 2006 :

الإيرادات العامة

ارتفعت الايرادات العامة خلال عام 2006 بمقدار 406.6 مليون دينار أو ما نسبته 13.3٪ بالمقارنة مع عام 2005 لتبلغ 3,468.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الايرادات المحلية بمقدار 602.7 مليون دينار وانخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 196.1 مليون دينار.

الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية بمقدار 602.7 مليون دينار أو مانسبته 23.5٪ عن مستواها في عام 2005 لتصل إلى 3,164.5 مليون دينار. ونتيجة لذلك إرتفعت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية لتصل إلى 101.3٪، بينما لم تتجاوز نسبه التغطية 88.1٪ في عام 2005، مما يشير إلى تحسن مستوى اعتماد الموازنة على الموارد الذاتية. كما ارتفعت الأهمية النسبية للايرادات المحلية في اجمالي الايرادات العامة لتصل خلال عام 2006 الى 91.2٪ بالمقارنة مع 83.7٪ خلال عام 2005.

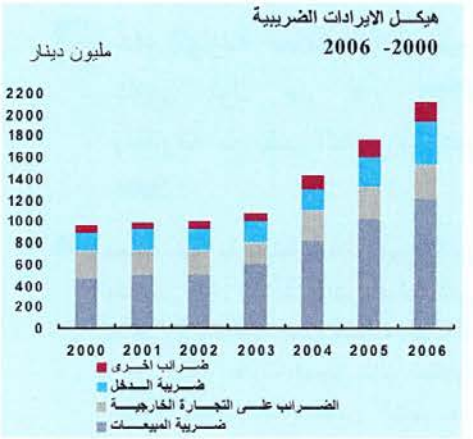

➢ الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال عام 2006 بمقدار 367.7 مليون دينار أو ما نسبته 20.8٪ عن مستواها في عام 2005 لتصل إلى 2,133.5 مليون دينار مشكلة ما نسبته 67.4٪ من إجمالي الايرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة للتطورات التالية:

- ارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات بمقدار 195.7 مليون دينار او مانسبته 19.1٪ لتبلغ 1,219.1 مليون دينار. ويمكن ان يعزى التحسن الملحوظ في حصيلة هذه الضريبة الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، بالاضافة الى قرار احلال ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بدلاً من الرسوم الجمركية المفروضة سابقاً، وبنفس الأثر المالي، حيث تم تخفيض الرسوم الجمركية بشكل تدريجي على السيارات الصغيرة مع زيادة ضريبة المبيعات الخاصة المفروضة عليها اعتباراً من مطلع أيار 2006.
- الارتفاع الملحوظ في حصيلة ضريبة الدخل والارباح بمقدار 127.7 مليون دينار أو مانسبته 45.0٪ لتبلغ 411.4 مليون دينار، وتعزى هذه الزيادة للتحسن الواضح في أداء الاقتصاد الأردني الى جانب تحسن كفاءة التحصيل.
- ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة الخارجية بمقدار 10.7 مليون دينار او مانسبته 3.5٪ لتصل الى 315.6 مليون دينار، ويعود ذلك لنمو المستوردات خلال عام 2006 بنسبة 9.0٪ عن مستواها خلال عام 2005.

➢ الإيرادات غير الضريبية

ارتفعت الإيرادات غير الضريبية خلال عام 2006 بمقدار 230.8 مليون دينار أو ما نسبته 30.5٪ عن مستواها في عام 2005 لتصل إلى 987.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع بند ايرادات الرسوم بنسبة 18.6٪ وخاصة رسوم تسجيل الأراضي نظراً لاستمرار زخم حركة الأنشاءات في المملكة، وارتفاع بند الفوائد والارباح بنسبة 44.5٪ نتيجة لارتفاع فائض ايرادات هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، وإرتفاع بند الايرادات غير الضريبية الأخرى بنسبة 72.7٪ نتيجة للحصيلة المتحققة من بدل ترخيص بعض الشركات في قطاع الاتصالات، كما ارتفع بند الرخص بنسبة 12.0٪.

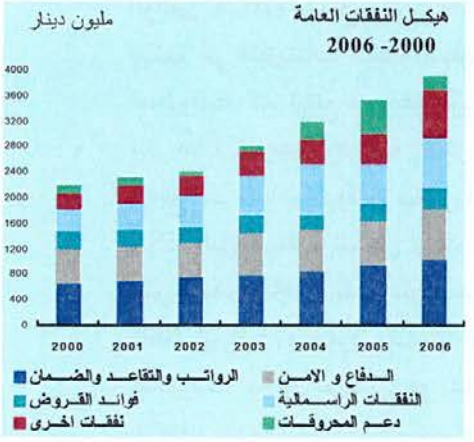

➢ أقساط القروض المستردة

ارتفعت أقساط القروض المستردة بمقدار 4.2 مليون دينار أو ما نسبته 10.6٪ مقارنة مع عام 2005 لتصل إلى 43.9 مليون دينار.

المساعدات الخارجية

انخفضت المساعدات الخارجية بمقدار 196.1 مليون دينار أو ما نسبته 39.2٪ مقارنة مع عام 2005 لتصل إلى 304.2 مليون دينار.

النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة بمقدار 373.4 مليون دينار أو ما نسبته 10.6٪ عن مستواها في عام 2005 لتبلغ 3,912.3 مليون دينار، وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 7.4٪ والنفقات الرأسمالية بنسبة 25.1٪ عن مستواهما في عام 2005. وتجدر الاشارة إلى أن النفقات العامة لعام 2006 تتضمن ملحق الموازنة العامة والذي تم إقراره من قبل مجلس الأمة في شهر ايلول 2006 والذي تضمن نفقات إضافية طارئة بنحو 590 مليون دينار نجمت عن ظروف خارجية تمثلت بارتفاع أسعار النفط العالمية، وتكلفة تمويل شبكة الأمان الاجتماعي التي صاحبت قرار رفع أسعار المشتقات النفطية.

النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية بمقدار 214.8 مليون دينار عن مستواها في عام 2005 لتصل الى 3,122.8 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أبرز مكونات النفقات الجارية التي تتسم بانخفاض مرونتها مثل فوائد القروض (19.1٪) ونفقات التقاعد (17.7٪) وتعويضات الموظفين (6.2٪) والدفاع والأمن (13.3٪) نتيجة النمو الطبيعي السنوي لهذه البنود، الى جانب أثر التعويضات النقدية المدفوعة للموظفين والمتقاعدين التي رافقت قرار رفع أسعار المحروقات. كما ارتفع بند دعم المؤسسات بمقدار 72.5 مليون دينار أو ما نسبته 71.4٪، وبند اغاثة النازحين والطارئة بمقدار 28.2 مليون دينار أو ما نسبته 21.6٪. ومن الملاحظ تراجع بند دعم المحروقات بمقدار 315.1 مليون دينار عن مستواه في عام 2005 ليبلغ 215.7مليون دينار، لتسجل بذلك نسبة دعم المحروقات إلى النفقات الجارية انخفاضاً ملموساً مقداره 11.4 نقطة مئوية عن المستوى المسجل لها في عام 2005 ولتصل في عام 2006 إلى 6.9٪، ويعزى ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المتعلقة برفع أسعار المحروقات محلياً تمهيداً لرفع الدعم كلياً عن المشتقات النفطية خلال عام 2007، والاكتفاء بالدعم الموجه للمستحقين له.

النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية بمقدار 158.6 مليون دينار أو بما نسبته 25.1٪ مقارنة مع عام 2005 لتصل إلى 789.5 مليون دينار. ونتيجة لذلك ارتفعت الأهمية النسبية للنفقات الرأسمالية في اجمالي النفقات العامة خلال عام 2006 الى 20.2٪ مقابل 17.8٪ خلال عام 2005.

العجز/الوفر المالي

- افضت التطورات في جانبي الايرادات العامة والنفقات العامة خلال عام 2006 الى **تحقيق الموازنة العامة عجزاً مالياً على اساس الاستحقاق بلغ 443.6 مليون دينار (4.4٪ من GDP)** بالمقارنة مع عجز مقداره 476.8 مليون دينار (5.3٪ من GDP) خلال عام 2005.

- ولدى استبعاد الفوائد المجدولة (51.8 مليون دينار) من إجمالي النفقات العامة فإن **العجز النقدي خلال عام 2006 يبلغ 391.8 مليون دينار** مقابل عجز نقدي مقداره 416.8 مليون دينار خلال عام 2005.

الدين العام

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية** في نهاية عام 2006 عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 494 مليون دينار ليبلغ 2,961 مليون دينار (29.3٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 500 مليون دينار. وقد شكّلت السندات والأذونات حوالي 90٪ من إجمالي رصيد الدين العام الداخلي. وهذا ينسجم مع قانون الدين العام لعام 2001 والذي اقتصر اقتراض الحكومة على السندات والأذونات بدل الإقتراض المباشر.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي– ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية عام 2006 انخفاضاً بمقدار 274 مليون دينار عن مستواه في نهاية

عام 2005 ليبلغ 2,163 مليون دينار (21.4٪ من GDP). وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي بمقدار 768 مليون دينار عن رصيدها في نهاية عام 2005 نتيجة لزيادة عائدات التخاصية، وارتفاع رصيد الدين العام الداخلي بمقدار 494 مليون دينار.

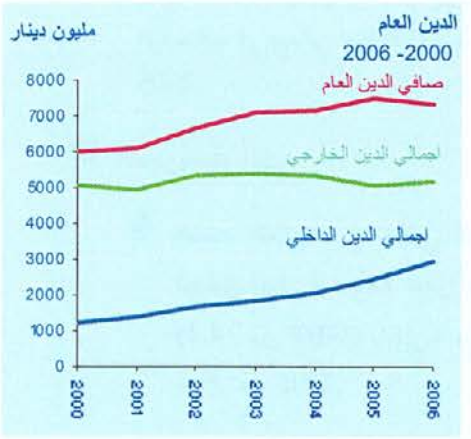

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية عام 2006 عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 129.8 مليون دينار ليبلغ 5,186.5 مليون دينار (51.4٪ من GDP)، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار صرف عملات الدول الدائنة الرئيسة مقابل الدولار (195.3 مليون دينار)، وتجاوز تسديدات القروض الخارجية للمسحوبات بنحو 65.5 مليون دينار. ويذكر أن رصيد الدين بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 30.2٪ من إجمالي رصيد الدين العام الخارجي في نهاية عام 2006، في حين شكّل رصيد الدين بالين الياباني واليورو ما نسبته 18.0٪ و 21.6٪ على التوالي من إجمالي رصيد الدين العام الخارجي .

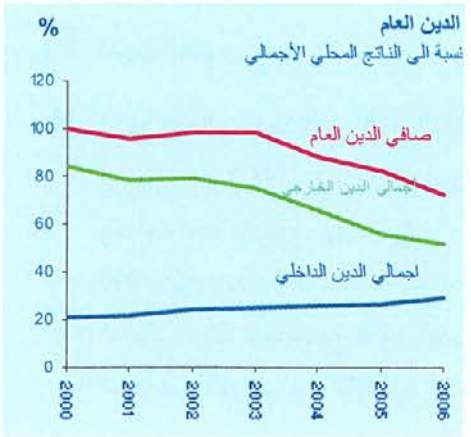

- **بلغ صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية عام 2006 ما مقداره 7,349.5 مليون دينار (72.8٪ من GDP) مقابل 7,493.7 مليون دينار (83.2٪ من GDP) في نهاية عام 2005. **وبذلك تمكنت الحكومة من الوفاء بالتزامها تجاه السقوف المحددة على أرصدة المديونية في قانون الدين العام لعام 2001 (60٪ من GDP لكل من الدين العام الداخلي والخارجي و 80٪ من GDP لإجمالي الدين العام) منذ مطلع عام 2006.**

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (على الأساس النقـدي)** خلال عام 2006 ما مقداره 445.5 مليون دينار (منها 148.4 مليون دينار فوائد)، مقابل 421.9 مليون دينار (منها 126.5 مليون دينار فوائد) خلال عام 2005.

- ولدى الأخذ بعين الاعتبار الأقساط والفوائد المجدولة خلال عام 2006، فإن خدمة الدين العام الخارجي (على أساس الاستحقاق) ترتفع إلى 593.6 مليون دينار (منها 200.3 مليون دينار فوائد)، مقابل 576.7 مليون دينار (منها 186.5 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2005 .

الاجراءات المالية

- قرر مجلس الوزراء اعادة هيكلة الفئات والدرجات الوظيفية وتعديل سلم الرواتب الاساسية ونسب العلاوة الأساسية وقيمة العلاوة الشخصية وتوحيدها لكل الموظفين بما يترتب عليه زيادة الرواتب الاجمالية للموظفين (الرواتب الاساسية مع العلاوتين) بمقدار يتراوح بين 11 الى 54 ديناراً للموظفين المدنيين، وبكلفة اجمالية تقدر بنحو 42 مليون دينار، هذا بالاضافة الى 42 مليون دينار اخرى خصصت لمنتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. واشتمل القرار ايضاً على زيادة مقدارها عشرة دنانير على رواتب المتقاعدين المدنيين والعسكريين، بحيث

تصبح الكلفة الإجمالية لهذه الزيادات نحو 110 مليون دينار سنوي، على أن يبدأ تنفيذ القرار ابتداء من الأول من نيسان الجاري.

- فرض زيادة على التعرفة الجمركية على كل زوج من الاحذية المستوردة بمقدار يتراوح بين 0.5– 4.5 دينار يتم تخفيضها تدريجياً ولمدة 3 سنوات كإجراء حماية للأحذية المنتجة محلياً (شباط، 2007).

- البدء بتحصيل رسوم الجامعات المفروضة على الهواتف الخلوية بقيمة دينار واحد على كل هاتف خلوي، على ان يتم تحصيلها سنوياً في الشهر الأول من كل عام، باستثناء العام الحالي، حيث تم تحصيلها نهاية شهر شباط. ويقدر أن تصل حصيلة هذه الرسوم 4 ملايين دينار، على أن يتم توزيعها لاحقاً على الجامعات الرسمية (شباط، 2007).

المنح والقروض

- توقيع اتفاقية منحة بقيمة 7.8 مليون دولار مقدمة من جمهورية الصين الشعبية لتنفيذ مشروع اصلاح وصيانة شبكات أنابيب مياه الرصيفة التابعة لمحافظة الزرقاء (آذار، 2007).

- توقيع اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الوكالة الامريكية لتنمية التجارة، حيث خصصت المنحة الأولى (450 ألف دولار) لتمويل دراسة الجدوى الاقتصادية لانشاء محطة لمعالجة المياه العادمة لمحافظة البلقاء، والمنحة الثانية (292 ألف دولار) لتمويل دراسة تحسين ادارة واستغلال المياه الجوفية في منطقة العقبة الخاصة (آذار، 2007).

رابعاً : القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- شهدت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون ثاني 2007 ارتفاعاً نسبته 24.8٪ لتبلغ 306.8 مليون دينار.

- سجلت **المستوردات** خلال شهر كانون ثاني 2007 ارتفاعاً نسبته 7.2٪ لتصل الى 643.5 مليون دينار.

- سجل **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر كانون ثاني 2007 انخفاضاً نسبته 5.0٪ ليبلغ 336.7 مليون دينار.

- شهدت **مقبوضات السياحة والسفر** خلال شهر كانون ثاني 2007 ارتفاعاً نسبته 23.1٪ مقارنة مع ارتفاع نسبته 8.0٪ خلال الشهر المماثل من عام 2006.

- سجل **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر كانون ثاني 2007 ارتفاعاً نسبته 11.1٪ مقارنة مع ارتفاع نسبته 8.4٪ خلال الشهر المماثل من عام 2006.

- سجل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال عام 2006 عجزاً مقداره 1,352.9 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 1,602.5 مليون دينار خلال عام 2005.

التجارة الخارجية

بلغ حجم التجارة الخارجية للأردن (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) خلال شهر كانون ثاني من عام 2007 ما مقداره 893.5 مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 81.7 مليون دينار (10.1٪) عن مستواه خلال الشهر المماثل من عام 2006، حيث شكلت مستوردات المملكة خلال شهر كانون ثاني 2007 نحو 72.0٪ من حجم التجارة الخارجية مقابل 73.9٪ خلال الشهر المماثل من عام 2006.

التطورات الشهرية لمؤشرات التجارة الخارجية

بالمليون دينار

	كانون ثاني			
	2006	معدل التغير (٪) 2006/2005	2007 القيمة	معدل التغير (٪) 2007/2006
التجارة الخارجية	811.8	22.4	893.5	10.1
الصادرات الكلية	245.9	10.7	306.8	24.8
الصادرات الوطنية	211.6	11.5	250.0	18.2
المعاد تصديره	34.3	6.2	56.8	65.7
المستوردات	600.2	26.8	643.5	7.2
الميزان التجاري	-354.3	41.0	-336.7	-5.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال شهر كانون ثاني من عامي 2006 و 2007 ، بالمليون دينار

	2006	2007	معدل النمو (٪)
في مجال الصادرات			
الولايات المتحدة الأميركية	70.4	70.8	0.6
العراق	33.9	24.6	-27.4
سوريا	10.1	18.3	81.2
السعودية	12.6	16.4	30.2
الهند	17.3	16.2	-6.4
الإمارات العربية المتحدة	12.2	12.7	4.1
الصين	0.5	8.0	-
إسرائيل	6.3	7.0	11.1
في مجال المستوردات			
السعودية	186.7	143.6	-23.1
الصين الشعبية	47.7	70.3	47.4
المانيا	40.9	51.2	25.2
الولايات المتحدة الأميركية	34.2	33.7	-1.5
مصر	23.3	30.7	31.8
ايطاليا	17.2	21.2	23.3
اليابان	16.3	20.2	23.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

حققت الصادرات الكلية للمملكة (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الثاني من عام 2007 نمواً نسبته 24.8٪ لتصل إلى 306.8 مليون دينار مقارنة مع نمو نسبته 10.7٪ خلال شهر كانون الثاني من عام 2006. وجاء هذا النمو نتيجة لارتفاع كل من الصادرات الوطنية بنسبة 18.2٪ لتصل إلى 250.0 مليون دينار والسلع المعاد تصديرها بنسبة 65.7٪ لتصل إلى 56.8 مليون دينار.

وبتفحص تطورات الصادرات الوطنية خلال شهر كانون ثاني من عام 2007 بالمقارنة مع الشهر المماثل من عام 2006، يلاحظ ما يلي:

- ارتفعت صادرات **الخضروات** ارتفاعاً ملحوظاً بمقدار 22.6 مليون دينار لتصل إلى 40.4 مليون دينار. وتجدر الإشارة إلى أن سوقي سوريا والعراق قد استأثرتا بما نسبته 57.7٪ من مجمل صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفعت الصادرات من "**المنتجات الدوائية والصيدلية**" بنسبة 55.3٪ لتصل إلى 20.5 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الجزائر والسعودية والسودان والإمارات مجتمعة على نحو 64.4٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

- سجلت صادرات **البوتاس** ارتفاعاً ملحوظاً مقداره 10.2 مليون دينار لتبلغ 19.2 مليون دينار ولتساهم بنحو 7.7٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال شهر كانون ثاني 2007 مقارنة مع 4.3٪ خلال الشهر ذاته من عام 2006، وقد تركزت هذه الزيادة في الصادرات المتجهة إلى الصين، إذ شكلت ما نسبته 37.5٪ من إجمالي الصادرات الأردنية من البوتاس، في حين يلاحظ انخفاض الصادرات المتجهة إلى الهند بنسبة 51.2٪ والتي تعتبر السوق الرئيسة لصادرات الأردن من البوتاس.

أبرز الصادرات السلعية خلال شهر كانون ثاني من عامي 2006 و 2007.

بالمليون دينار

	2006	2007	معدل النمو ٪
إجمالي الصادرات الوطنية	211.6	250.0	18.1
الملابس	72.1	71.3	-1.1
الولايات المتحدة الأميركية	67.7	66.5	-1.8
الخضروات	17.8	40.4	127.0
سوريا	7.1	14.6	105.6
العراق	4.4	8.4	90.9
منتجات دوائية وصيدلية	13.2	20.5	55.3
الجزائر	3.3	6.3	90.9
السعودية	2.6	4.4	69.2
السودان	0.9	1.4	55.6
الإمارات	1.0	1.1	10.0
البوتاس	9.0	19.2	113.3
الصين	0.0	7.2	-
ماليزيا	0.0	3.4	-
الهند	4.3	2.1	-51.2
الأسمدة	9.3	14.3	53.8
ايران	6.0	6.7	11.7
الهند	1.7	5.2	205.9
السعودية	1.0	1.2	20.0
آلالات ومعدات النقل	8.9	11.4	28.1
السعودية	1.1	3.0	172.7
الامارات	0.7	2.0	185.7
الفوسفات	8.9	8.9	0.0
الهند	6.0	5.3	-11.7
أندونيسيا	0.0	1.6	-
هولندا	1.0	1.1	10.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

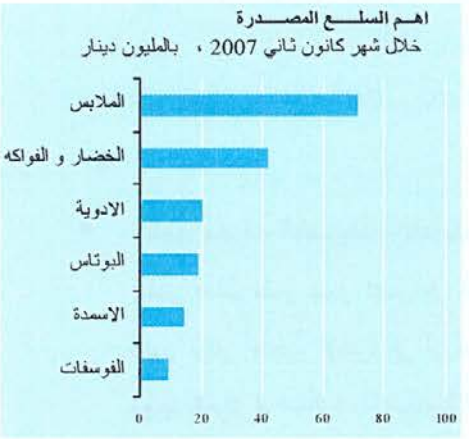

- شهدت صادرات **الأسمدة** خلال شهر كانون ثاني 2007 ارتفاعاً نسبته 53.8٪ لتصل إلى 14.3 مليون دينار، حيث استأثرت كل من إيران والهند والسعودية بما نسبته 91.6٪ من إجمالي الصادرات من الأسمدة.

- ارتفعت الصادرات من "**الآلات ومعدات النقل**" بنسبة 28.1٪ لتصل إلى 11.4 مليون دينار. وتجدر الإشارة إلى أن أسواق كل من السعودية والامارات قد استحوذت على 43.9٪ من مجمل صادرات المملكة من هذه السلع.

- حافظت صادرات **الفوسفات** خلال كانون ثاني 2007 على نفس مستواها المسجل في كانون ثاني 2006 والبالغ 8.9 مليون دينار. وتعتبر السوق الهندية السوق الرئيسة لها، إذ استحوذت على ما نسبته 59.6٪ من إجمالي الصادرات الأردنية من الفوسفات.

- شهدت الصادرات من **الملابس** تراجعاً نسبته 1.1٪ لتصل إلى 71.3 مليون دينار، مقابل نمو نسبته 17٪ خلال شهر كانون ثاني 2006. أما فيما يتعلق بأهميتها النسبية من إجمالي الصادرات الوطنية فقد انخفضت من 34.1٪ خلال شهر كانون ثاني 2006 إلى 28.5٪ خلال شهر كانون ثاني 2007. وتعتبر

الولايات المتحدة الأميركية السوق الرئيسة لصادرات الأردن من الملابس، حيث استأثرت هذه السوق على ما نسبته 93.3٪ من مجمل الصادرات الوطنية من هذه السلعة.

ومما تقدم، يلاحظ أن **الملابس والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والبوتاس والأسمدة و"آلات ومعدات النقل" والفوسفات** كانت أهم سبع سلع مصدرة خلال شهر كانون ثاني 2007. حيث شكلت مجتمعة ما نسبته 74.4٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل ما نسبته 65.8٪ خلال شهر كانون ثاني 2006.

أما على صعيد الأسواق، فقد شكّلت كل من **الولايات المتحدة الأمريكية والعراق وسوريا والسعودية والهند** على الترتيب أهم خمس أسواق للصادرات الوطنية للمملكة خلال شهر كانون ثاني 2007، حيث بلغ نصيبها مجتمعة 58.5٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 68.2٪ خلال شهر كانون ثاني 2006.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجلت مستوردات المملكة خلال شهر كانون ثاني 2007 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2006 ارتفاعاً مقداره 43.3 مليون دينار (7.2٪) لتبلغ 643.5 مليون دينار، مقابل نمو نسبته 26.8٪ خلال شهر كانون ثاني 2006.

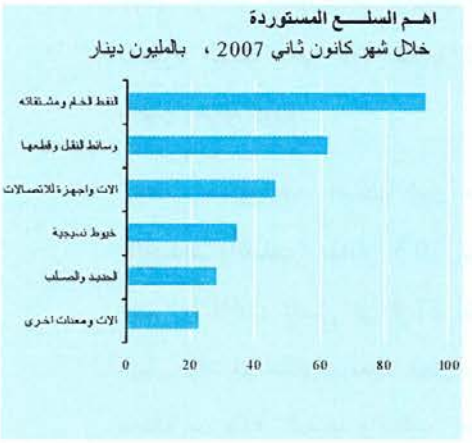

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال شهر كانون ثاني 2007 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2006 يلاحظ ما يلي:

- ارتفعت مستوردات المملكة من **"وسائط النقل وقطعها"** بمقدار 6.8 مليون دينار (12.3٪) لتصل إلى 61.9 مليون دينار. وتعتبر أسواق كل من ألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان المصادر الرئيسة لاستيراد هذه الوسائط، حيث غطت هذه الأسواق مجتمعة ما يعادل 67.7٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفعت مستوردات المملكة من "**آلات وأجهزة للاتصالات**" بمقدار 23.0 مليون دينار لتصل إلى 45.7 مليون دينار. وقد تم تغطية 79.4٪ من احتياجات المملكة من هذه الأجهزة من أسواق فنلندا وهنغاريا وألمانيا والصين.

- ارتفعت مستوردات المملكة من "**خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها**" خلال شهر كانون ثاني 2007 بمقدار 1.3 مليون دينار (3.9٪) لتصل إلى 34.3 مليون دينار. وتعتبر الصين أهم الأسواق التي تستورد المملكة منها هذه السلعة تليها تايوان وهونج كونج.

- ارتفعت مستوردات المملكة من مادة "**الحديد والصلب**" بمقدار 10.5 مليون دينار (60.7٪) لتصل إلى 27.8 مليون دينار. وقد تم استيراد معظم احتياجات المملكة من مادة "الحديد والصلب" خلال شهر كانون ثاني 2007 من عدة دول أهمها، جمهورية أوكرانيا والتي استأثرت بمفردها بما نسبته 52.5٪ من مستوردات المملكة من هذه السلعة.

أبرز المستوردات السلعية خلال شهر كانون ثاني من عامي 2006 و 2007.

بالمليون دينار

	2006	2007	معدل النمو ٪
إجمالي المستوردات	**600.2**	**643.5**	7.2
النفط الخام	**120.6**	**71.1**	**-41.0**
المملكة العربية السعودية	120.6	71.1	-41.0
وسائط النقل وقطعها	**55.1**	**61.9**	**12.3**
ألمانيا	18.6	18.4	-1.1
كوريا الجنوبية	10.4	12.0	15.4
اليابان	8.4	11.5	36.9
آلات وأجهزة للاتصالات	**22.7**	**45.7**	**101.3**
فنلندا	7.9	14.7	86.1
هنغاريا	3.6	10.0	177.8
ألمانيا	3.2	6.9	115.6
الصين	3.8	4.7	23.7
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**33.0**	**34.3**	**3.9**
الصين	15.6	15.8	1.3
تايوان	4.3	4.0	-7.0
هونج كونج	2.2	2.9	31.8
الحديد والصلب	**17.3**	**27.8**	**60.7**
أوكرانيا	6.1	14.6	139.3
الصين	0.3	5.7	-
روسيا	3.0	1.7	-43.3
آلات ومعدات أخرى	**19.9**	**22.6**	**13.6**
الصين	1.3	5.2	300.0
ايطاليا	4.2	4.0	-4.8
ألمانيا	1.6	3.7	131.3
مشتقات نفطية	**31.9**	**19.6**	**-38.6**
الهند	0	15.7	-
السودان	0	2.2	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفعت مستوردات المملكة من **"آلات ومعدات اخرى"** بمقدار 2.7 مليون دينار (13.6٪) لتصل الى 22.6 مليون دينار، وتعتبر الصين تليها ايطاليا وألمانيا أهم الأسواق التي تستورد منها المملكة هذه المنتجات حيث شكلت ما نسبته 57.1٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- انخفضت المستوردات من **النفط الخام** خلال شهر كانون ثاني 2007 بمقدار 49.5 مليون دينار (41.0٪) لتصل إلى 71.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض كل من أسعار النفط بنسبة 11.4٪ والكميات المستوردة بنسبة 33.5٪. وتعتبر السعودية السوق الرئيسة لتلبية احتياجات المملكة من النفط الخام.

- انخفضت مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** خلال شهر كانون ثاني 2007 بمقدار 12.3 مليون دينار (38.6٪) لتصل إلى 19.6 مليون دينار. وقد استحوذت السوق الهندية على نحو 80.1٪ من مستوردات المملكة من هذه المشتقات.

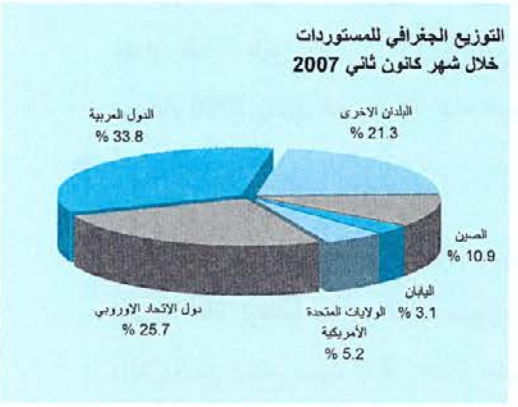

وعليه، فقد شكلت مستوردات كل من **النفط الخام** و **"وسائل النقل وقطعها" و"آلات وأجهزة للاتصالات" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الحديد و الصلب" "وآلات ومعدات أخرى" والمشتقات النفطية** أهم سبع سلع مستوردة خلال شهر كانون ثاني 2007، حيث شكّلت هذه السلع مجتمعة ما نسبته 44.3٪ من إجمالي المستوردات مقابل 50.2٪ خلال شهر كانون ثاني 2006.

كما وشكلت أسواق كل من **السعودية والصين الشعبية وألمانيا والولايات المتحدة ومصر وايطاليا واليابان** أهم سبعة مصادر للمستوردات الأردنية خلال شهر كانون ثاني 2007، حيث بلغ نصيب هذه الأسواق مجتمعة ما نسبته 57.6٪ من مجمل المستوردات مقابل 61.0٪ خلال الشهر المماثل من عام 2006.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون ثاني عام 2007 نمواً ملحوظاً نسبته 65.7٪ لتبلغ 56.8 مليون دينار مقابل نمو نسبته 6.2٪ خلال شهر كانون ثاني 2006. وقد تركز الارتفاع في السلع المعاد تصديرها في أجهزة الهواتف الخلوية، حيث شهدت ارتفاعاً مقداره 14.0 مليون دينار واتجه معظم المعاد تصديره من هذه الأجهزة إلى الامارات وسوريا.

الميـزان التجـاري

بلغ العجز في الميزان التجاري خلال شهر كانون ثاني 2007 ما مقداره 336.7 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 354.3 مليون دينار خلال شهر كانون ثاني 2006.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

حققت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون ثاني 2007 ارتفاعاً مقداره 17.8 مليون دينار (11.1٪) لتبلغ 177.4 مليون دينار وذلك بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2006 والذي شهدت فيه هذه التحويلات ارتفاعاً نسبته 8.4٪.

مقبوضات السياحة والسفـر

استناداً للبيانات الأولية المتوفرة، شهدت مقبوضات السياحة والسفر خلال شهر كانون ثاني 2007 ارتفاعاً مقداره 19.9 مليون دينار (23.1٪) لتبلغ 106.1 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 8.0٪ خلال الشهر المماثل من عام 2006.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية حول تطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2006 بالمقارنة مع عام 2005 إلى النتائج التالية:-

تسجيل الحساب الجاري لعجز بلغ 1,352.9 مليون دينار بالمقارنة مع عجز بلغ 1,602.5 مليون دينار تحقق خلال عام 2005. وقد جاء ذلك محصلة للتطورات التالية :-

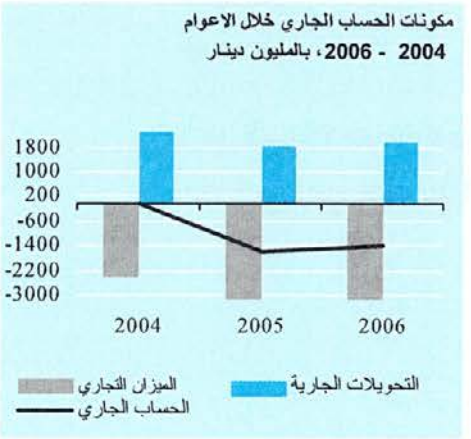

- انخفاض العجز في الميزان التجاري بمقدار 8.7 مليون دينار ليصل إلى 3,547.6 مليون دينار.
- ارتفاع العجز في ميزان الخدمات بمقدار طفيف بلغ 2.6 مليون دينار ليصل إلى 150.4 مليون دينار.
- ارتفاع صافي التحويلات الجارية بمقدار 142.7 مليون دينار ليصل إلى 1,977.9 مليون دينار.
- ارتفاع الوفر في صافي حساب الدخل بمقدار 100.8 مليون دينار ليصل إلى 367.2 مليون دينار.

أمّا بخصوص المعاملات المالية والرأسمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب المالي والرأسمالي خلال عام 2006 صافي تدفق للداخل مقداره 1,053.0 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 969.8 مليون دينار خلال عام 2005. ويعود هذا الوضع بشكل رئيس للعوامل التالية :

- ارتفاع صافي التدفقات الاستثمارية المباشرة لداخل الأردن من 1,086.1 مليون دينار إلى 2,212.5 مليون دينار.

- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 32.3 مليون دينار مقابل تدفق مماثل خلال عام 2005 مقداره 93.7 مليون دينار.

- ارتفاع صافي تدفق الاستثمارات الأخرى إلى الخارج من 214.8 مليون دينار إلى 284.2 مليون دينار.

- ارتفاع الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي بمقدار ملحوظ بلغ 952.1 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع طفيف بلغ 1.2 مليون دينار خلال عام 2005.

Central Bank of Jordan

RECENT MONETARY & ECONOMIC DEVELOPMENTS IN JORDAN

Research Department Monthly Report

Vol. 3 No. 3 March 2007